تقدير فجوة الموارد المحلية بالاقتصاد اليمني
ومصادر تمويلها

د. جميل حميد الأثوري
جامعة تعز
كلية العلوم الإدارية

أولا: المقدمة :-

منذ حصول اليمن على استقلاله السياسي في الجنوب وتخلصه من حكم الإمامة المظلم في الشمال وخطواته تتوالى صوب التنمية الاقتصادية الشاملة دون كلل أو ملل .لقد عاش اليمن ردحاً من الزمن في ظلمات من الفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي , وعندما استتب له الأمن والاستقرار في مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضي اتجهت حكومته للعمل من اجل تنمية اقتصادها الوطني وبناء الهياكل الأساسية للتطور الاقتصادي وتطوير الجانب المؤسسي للاقتصاد, وتخطيط التنمية الاقتصادية بهدف إحداث نقلة نوعية للاقتصاد الوطني, ورفع مستوى حياة أبناء اليمن اقتصادياً واجتماعياً .

ومن اجل تحقيق مجمل الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تبنتها الحكومات اليمنية المتعاقبة كان لابد من زيادة مستوى التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية تخطيطاً وتنفيذاً , وبخاصة وان معظم دول العالم كانت تعيش عصر التخطيط الاقتصادي وهيمنة الدولة على مقدرات الاقتصاد لأهداف اقتصادية وفكرية متباينة في مشرق العالم وغربه , ففي مشرقه حيث كان يسود المذهب الماركسي كانت الدولة ترفع من مستوى تدخلها في الحياة الاقتصادية بسبب طبيعة النظام الاقتصادي القائم الذي كان يعتبر الدولة أساس التطور الاقتصادي , بينما استند التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في أمريكا وغرب أوربا وبقية دول المذهب الرأسمالي إلى مجمل الأفكار التي جاء بها اللورد كينز في منتصف عقد الثلاثينيات من القرن العشرين , والذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة بشكل اكبر في ميدان النشاط الاقتصادي بهدف رفع مستوى الطلب الفعال والمساهمة بجانب القطاع الخاص في تنشيط الاقتصاد الرأسمالي والحد من تأثير الدورات الاقتصادية على أداء الاقتصاد الرأسمالي وفعاليته .

واليمن باعتبارها من الدول الأقل نمواً في العالم قد أخذت بمزيج من الوصفة الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية. وقد اختلف مستوى تدخل الدولة في الاقتصاد في شمال البلاد عنه في جنوبه لأسباب إيديولوجية واقتصادية , ففي حين كانت الوصفة الكينزية هي الغالبة في الشطر الشمالي من الوطن كانت الوصفة الاشتراكية هي المعمول بها في الجنوب.

وعندما تمت إعادة توحيد البلاد في 22مايو 1990م تشكل نظام اقتصادي جديد يستند إلى آلية السوق في إدارة الاقتصاد , وقد تعمق هذا النهج أكثر وأكثر مع تبني اليمن لبرامج وسياسات

الإصلاح الاقتصادي منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين, وقد أسهم إتباع اليمن لهذه السياسات في تخفيف العبء عن كاهل الحكومة وأعطى القطاع الخاص الفرصة للمشاركة بجانب الحكومة وقطاعها العام في التنمية الاقتصادية.

لقد أدى التدخل الحكومي السالف الذكر في الاقتصاد خلال مرحلة التشطير وحتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي إلى تحميل الدولة اليمنية أعباء مالية كبيرة كانت تتزايد سنة بعد أخرى , خاصة وان الموارد المالية والاقتصادية لليمن كانت شحيحة بالقياس إلى احتياجاتها من الموارد اللازمة لاستدامة التنمية بوتا ئر عالية , وقد أدى ذلك إلى ظهور فجوة الموارد المحلية والناجمة عن قصور الموارد الاقتصادية للاقتصاد الوطني وعدم قدرتها على مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية من الاستهلاك والاستثمار, واللذان كانا ينموان بمعدلات مرتفعة مع تتابع تنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية في البلاد , وهذه الفجوة استمرت في النمو والزيادة سنة بعد أخرى حتى أصبحت تمثل مشكلة حقيقية للاقتصاد اليمني .

مشكلة البحث:-

تتلخص مشكلة البحث في أن الدول النامية ومنها الجمهورية اليمنية قد اتجهت صوب التنمية الاقتصادية المخططة ووضعت لها أهدافا طموحة تهدف في مجملها إلى تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني , وتطوير البنية الأساسية للاقتصاد , ورفع المستوى المعيشي للسكان , وزيادة متوسط دخل الفرد وتقليل معدل البطالة في المجتمع .

وهذه الأهداف كانت تتطلب قدراً كبيراً من الإنفاق الاستثماري , ونظراً لمحدودية المدخرات المحلية اللازمة للوفاء بمتطلبات الاستثمار كان من الطبيعي أن تظهر فجوة واضحة بين المدخرات المحلية التي يمكن توجيهها نحو الاستثمار والاستثمارات المخططة التي تطمح اليمن إلى تنفيذها , ولسد هذه الفجوة كان لابد من الاستعانة براس المال الأجنبي بصوره المختلفة المباشر وغير المباشر.

أهداف البحث :-

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي :-

1- التعرف على فجوة الموارد المحلية وعلاقتها بفجوة التجارة الخارجية .
2- قياس فجوة الموارد المحلية وكذلك فجوة التجارة ا لخارجية في الاقتصاد اليمني ومدى تأثيرهما على التنمية الاقتصادية في البلاد .
3- التعرف على مصادر تمويل فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد اليمني .

فرضية البحث :-

يقوم البحث على فرضية مفادها أن اليمن وهي بصدد تطوير اقتصادها وتحقيق معدلات طموحة للنمو الاقتصادي تواجه مشكلة عجز مدخراتها المحلية عن تمويل استثماراتها التنموية , والتي تعني في مجملها فجوة الموارد المحلية , لذلك تلجأ إلى مصادر التمويل الخارجية لسد هذه الفجوة , وبما

أن اليمن كدولة لاتزال تعيش حالة النمو الاقتصادي المتأخر تتسم بضعف جهازها الإنتاجي وقلة ناتجها المحلي وتخلف طرائق الإنتاج فيها , مما لا يسمح لها بوجود وفرة في الإنتاج المحلي من السلع والخدمات , لذلك فان فجوة الموارد المحلية لابد وأن تنعكس في فجوة أخرى مهمة تتعلق بعلاقة اليمن الخارجية مع العالم الخارجي وهي الفجوة القائمة بين الصادرات من السلع والخدمات والواردات من السلع والخدمات , وهذه الفجوة غالباً ما تتساوى مع الفجوة الأولى وبخاصة في الفترات الزمنية الماضية .

حدود البحث:-

تناول البحث فجوة الموارد المحلية وعلاقتها بفجوة التجارة الخارجية ومصادر تمويلها خلال الفترة 1990-2004م, وهي الفترة التي أعقبت توحيد البلاد.

منهجية الدراسة :-

اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي معاً, حيث تم في البدء وصف فجوة الموارد المحلية والعوامل المؤثرة فيها وعلاقتها بفجوة التجارة الخارجية, ثم قام الباحث بتقدير وتحليل الفجوتين اعتماداً على النموذج المعروف بنموذج الفجوتين Two Gaps model الذي طوره الاقتصاديات H.B.chenery and A. strout في منتصف القرن الماضي بغرض قياس العلاقة بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية.

ثانياً : الإطار النظري لفجوة الموارد المحلية

1- مفهوم وطبيعة فجوة الموارد المحلية :-

تُعرف فجوة الموارد المحلية أو فجوة (الادخار – الاستثمار) أو الفجوة الادخارية كما يطلق عليها بعض الاقتصاديين بأنها الفرق بين الفائض الاقتصادي الجاري الذي يحققه الاقتصاد بعد استيفاء متطلبات الاستهلاك وبين الاستثمار الكلي , أي انه الفرق بين الادخار المحلي المتحقق في الاقتصاد وبين إجمالي الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل معين من النمو الاقتصادي , وتجسد هذه الفجوة النقص في الادخار المحلي اللازم لتمويل مستوى معين من الاستثمارات المزمع تنفيذها على مستوى الاقتصاد القومي , فإذا قصرت المدخرات المتاحة محلياً لمثل هذا الغرض فهذا يعني أن هناك نقصاً في الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية وعلى القائمين على أمور الاقتصاد أن يبحثوا عن مصادر إضافية لتمويل التنمية .

ومن الناحية النظرية يمكن القول أن أي نقص في المدخرات المحلية وعدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات الاستثمار المحلي وهو ما يعني ظهور فجوة الموارد المحلية سوف يدفع بالاقتصاد القومي إلى الاختيار بين أحد البدائل الثلاثة الآتية :- (زكي , 1985 , ص 19- 20)

- البديل الأول:- القبول بمعدل اقل للنمو الاقتصادي تسمح به الموارد المحلية.
- البديل الثاني:- العمل على تعبئة الفائض الاقتصادي الكامن في المجتمع.

- البديل الثالث:- اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي, ومحاولة الحصول على القروض والمساعدات والاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف سد النقص قي المدخرات المحلية.

وبالنسبة للبديل الأول فانه يعني تخفيض مستوى الاستثمارات المخططة والقبول بمثل هذا الحل أنما يعني إبطاء عملية التنمية على الأقل أن لم يؤد هذا الحل إلى توقف عملية التنمية بصورة كلية .

أما البديل الثاني فهو أكثر صعوبة وتنفيذه يتطلب القيام بعملية تقشف واسعة في المجتمع والبحث عن المدخرات الكامنة أو الممكنة في المجتمع واستغلال موارد المجتمع بصورة مثلى وتجنب الاستهلاك الترفي , وفي مثل هذه الحالة قد تظهر بعض المدخرات الإضافية مما يسمح بتقليل أو إزالة فجوة الموارد المحلية وتحقيق التوازن المنشود بين الادخار والاستثمار .

أما بالنسبة للبديل الثالث فينظر إليه في دول العالم النامي على أنه أسهل الحلول لأن راس المال الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر سوف يعمل على إحداث التوازن بين الادخار والاستثمار بدون إتباع إجراءات تقشفية غير مرضي عنها من قيل الكثير من أبناء البلد, وسوف يرفع من مستوى النمو الاقتصادي . وقد أخذت كثير من الدول النامية وبخاصة في منطقة أمريكا اللاتينية وبعض دول القارة الإفريقية بإستراتيجية التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الموارد الخارجية واقترضت الكثير من الأموال الخارجية لمواجهة احتياجاتها التنموية. وعلى الرغم من أنها في البداية حققت معدلات عالية من النمو الاقتصادي بفضل الأموال الأجنبية لكنها في الأخير وجدت نفسها مكبلة بقيود المديونية الخارجية الكبيرة التي أصبحت كابوساً ثقيلاً يجثم على صدر اقتصاديات هذه الدول .

وينبغي الإشارة هنا ونحن بصدد الحديث عن فجوة الموارد المحلية أن هذه الفجوة سوف تؤثر في قدرات البلاد على استيراد احتياجات التنمية وستتخذ شكل فجوة أخرى خارجية تعرف بفجوة التجارة الخارجية , وهذه الأخيرة تجسد الاختلال القائم في ميزان المدفوعات وسوف نأتي لاحقاً إلى شرح العلاقة بين الفجوتين وأثارهما على الاقتصاد الوطني .

2-العوامل المؤثرة في فجوة الموارد المحلية

بناءً على تعريفنا لفجوة الموارد المحلية بأنها الفجوة القائمة بين مستوى الادخار المحلي المتاح في الاقتصاد ومستوى الاستثمار الكلي المطلوب تحقيقه خلال فترة زمنية معينة , فانه يمكن القول ان هناك عاملين رئيسيين يؤثران في فجوة الموارد المحلية بشكل مباشر هما : الادخار الكلي المحلي والاستثمار الكلي المحلي , واستناداً إلى النموذج الكينزي في التنمية الذي يرى أن الدخل المحلي يتوزع بين الاستهلاك والادخار

أي أن : $y = c + s$

حيث أن: y تعني الدخل المحلي

C تعني الاستهلاك الكلي

S تعني الادخار المحلي

وفي ظل اقتصاد مغلق فانه يتم تخصيص هذا الناتج في مجالات الاستهلاك والاستثمار

أي أن: $y = c + I$

مع العلم أن I تعني الاستثمار الكلي الخاص والحكومي.

وفي ظل شرط تساوي الدخل والناتج المحليين فأن

$$C + S = C + I$$

مما يعني أن $S = I$، وهو شرط التوازن في النموذج الكينزي , وتشير المعادلة الأخيرة إلى ضرورة تساوي الادخار المحلي المتاح لأي اقتصاد مع الاستثمار الموجه للتنمية الاقتصادية , وهذا التساوي يعني أن الاقتصاد ينمو بشكل متوازن دون حاجة إلى الاستعانة براس المال الأجنبي في تمويل برامج التنمية الاقتصادية .

أما في حالة الاقتصاد المنفتح على العالم الخارجي ويرتبط مع بقية دول العالم بعلاقات تجارية ومالية فان مجمل الناتج المحلي يجب أن يتوجه لتمويل الإنفاق الاستهلاكي C والإنفاق الاستثماري (I) وإلى تمويل صافي الصادرات . بمعنى أن : $Y = C + I + (X - M)$

ولذلك فأن : $S = I + (X - M)$

بمعنى أن الادخار المحلي يوجه لتمويل برامج الاستثمار المحلي بالإضافة إلى تمويل صافي الصادرات وهذا هو المعنى الذي ذهبت إليه المدرسة الهيكلية عندما ناقشت نموذج الفجوتين الذي سنناقشه لاحقاً.

وفي حالة عدم قدرة الادخار المحلي على توفير المال الكافي لتمويل الاستثمار الكلي المحلي وصافي الصادرات فان ذلك سوف يؤدي إلى فقدان التوازن الداخلي في الاقتصاد مما يؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي تتعلق بالنمو والتشغيل والتمويل والأسعار , وللعودة إلى وضع التوازن يجب تدبير قدر مناسب من التمويل الخارجي للوفاء بمتطلبات الاستثمار الكلي أو تخفيض مستوى الاستثمار الكلي المخطط إلى مستوى الادخار المحقق في الاقتصاد مع إلغاء أو تخفيض صافي الصادرات إلى الحد الذي يحقق التوازن بين المتغيرات الاقتصادية في المعادلة السابقة , ويمكن توضيح كيفية تفاعل الادخار والاستثمار لتحديد فجوة الموارد المحلية على النحو الأتي :-

ا- الادخار المحلي :

نعني بالادخار المحلي هنا الفائض الذي يحققه المجتمع من ناتجه المحلي بعد الوفاء بمتطلبات الاستهلاك خلال فترة زمنية معينة , بمعنى أن الادخار هو عبارة عن , الدخل بعد الاستهلاك والموجه للاستثمار, فإذا كان المجتمع ينتج اقل مما يستهلك فهذا يعني أن مدخراته سوف تكون سالبة , أما إذا كان ناتجة المحلي أكبر من استهلاكه الكلي من السلع والخدمات فهذا يشير إلى أنه يحقق ادخاراً محلياً موجباً يمكن توجيهه نحو الاستثمار فالادخار المحلي = الدخل - الاستهلاك

$$S = Y - C$$

وقد أعطت نماذج النمو الادخار أهمية كبيرة واعتبرته المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي .

فنموذج هارود – دومار مثلاً يعطي دوراً محورياً للادخار ويعتبره المحدد الأساسي للنمو , أما المفكر الاقتصادي المعروف آرثر لويس فقد أعطى الادخار دوراً حاسماً في عملية النمو الاقتصادي ورأى أن نقص المدخرات في الدول النامية يشكل عائقاً أمام تطور التنمية الاقتصادية فيها 0 كما اعتبر رواد المدرسة الكلاسيكية الحديثة أن وفرة الادخار المحلي يعد حجر الأساس لتحقيق النمو الاقتصادي.(علي قائد ، ص93)

أما مصادر الادخار المحلي فيمكن حصرها على النحو الأتي:-

1- مدخرات القطاع العائلي .
2- مدخرات قطاع الأعمال الخاصة والعامة .
3- مدخرات القطاع الحكومي .

وتمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح للقطاع العائلي وحجم الإنفاق على الاستهلاك الجاري للقطاع العائلي.

أما مدخرات قطاع الأعمال فتشمل الفوائض المالية لشركات القطاع العام والخاص والمتمثلة في الأرباح غير الموزعة والاحتياطات ومخصصات الإهلاك .(علي قائد ،ص96-97)

أما مدخرات القطاع الحكومي فتمثل فائض الإيرادات الجارية لقطاع الحكومة عن النفقات الجارية لهذا القطاع. وفي حالة زيادة النفقات الجارية عن مستوى الإيرادات الجارية الحكومية فان الادخار الحكومي هنا سوف يكون سالباً.

ويتوقف الادخار في البلدان النامية على عدد من العوامل المحددة لكميته ونوعيته أهمها مستوى الدخل القومي وطريقة توزيعه بين أفراد المجتمع , ومستوى الاستهلاك السائد والميل الحدي للاستهلاك , ومعدل التضخم , ومعدل الفائدة على عرض الأموال , والسياسات المالية والنقدية المتبعة من قبل الدولة . فضلاً عن عوامل أخرى مساعده أهمها مدى انتشار ونمو المؤسسات المالية والمصرفية ورسوخ الوعي المصرفي في المجتمع, ووجود بيئة ملائمة للاستثمار بكل أشكاله تسمح باستقطاب المزيد من المدخرات وعرضها في السوق المالية .(الحاوري،ص218-226) .

ب- الاستثمار الكلي

يعد موضوع التراكم الرأسمالي وتوجيه جزء من الدخل القومي نحو الاستثمار من الشروط المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية, ومن الناحية النظرية تتوقف قدرة الاقتصاد على إحداث تراكمات في راس المال على حجم مدخراته المحلية وعلى قدرته في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشروعات الإنمائية المحلية .

ويقصد بالاستثمار توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو هو مجموع التوظيفات الرأسمالية الهادفة إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد ورفع مستوى الدخل القومي فيه , ولن نتطرق إلى المزيد من تعريفات الاستثمار لان هذا ليس مجال بحثنا, ولكن يجدر التنويه إلى أن الاستثمار يساوي مجموع تكوين راس المال مضافاً إليه التغير في المخزون . وقد افرد الفكر الاقتصادي

الحديث أهمية خاصة للاستثمار باعتباره المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي , وأجمعت استراتيجيات التنمية ونظرياتها على الدور المحدد الذي يضطلع به التكوين الرأسمالي في مسيرة التنمية واعتبرت أن ضعف الاستثمار يعد السبب الرئيسي للتخلف الاقتصادي الذي تعيشه الدول النامية في الوقت الحاضر.

ويرى الاقتصادي نيركسه عند حديثه عن الحلقات المفرغة للتخلف أن الفقر الذي تعيشه كثير من الدول النامية سببه النقص في التجهيزات الرأسمالية والناجم عن انخفاض الميل الحدي للاستثمار وقلة القدرة على الادخار, وبين أن الدول النامية لايمكنها الفكاك من حلقات التخلف إلا إذا اتبعت ما يسمى باستراتيجية الدفعة القوية لتنمية اقتصاداتها وذلك باتباع برنامج استثماري ضخم يعمل على كسر حلقة الفقر المفرغة .

أما ألبرت هيرشمان صاحب فكرة إستراتيجية النمو غير المتوازن فقد دعا كغيره من رواد هذه الاستراتيجية إلى تنفيذ برامج استثمارية ضخمة توجه إلى مجال الصناعة في الدرجة الأولى باعتبار الصناعة هي التي يجب أن تقود مسيرة التنمية الاقتصادية .

وبغض النظر عن أهمية الاستثمار وفائدته للتنمية الاقتصادية لكن ما يهمنا هنا هو مدى توافقه مع مستوى الادخار المحلي المتحقق في الاقتصاد وليس بضخامته لأن الادخار المحلي هو المحدد الأول للاستثمار , ونحن نرى في الواقع العملي أن كثيراً من خطط التنمية الاقتصادية وبرامج الاستثمار ألطموحه التي تتبناها حكومات الدول النامية تفشل فشلاً ذريعاً بسبب عدم قدرة هذه الحكومات على حشد المدخرات المحلية اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية مع عدم قدرتها على حشد الدعم التمويلي الخارجي ولذلك نرى أن نسبة تنفيذ البرامج الاستثمارية المخططة لا تتجاوز ال50٪ في معظم خطط التنمية الاقتصادية في الكثير من البلدان النامية . وبالذات البلدان ذات القدرات التمويلية المتدنية .

إن المهم في موضوعنا هذا هو المقارنة بين الاستثمارات الكلية التي يجري تنفيذها في الاقتصاد وحجم المدخرات الكلية المحلية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات لأن الفرق بين المتغيرين في الأخير سوف يظهر في صورة عجز أو فائض أو توازن والفرق بين الادخار والاستثمار يطلق عليه فجوة الموارد المحلية وهي الفجوة التي سنقوم بتحليلها على مستوى الاقتصاد اليمني في الجزء الثاني من بحثنا هذا .

3- تحليل العلاقة بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية من خلال نموذج الفجوتين

يعد نموذج الفجوتين أو نموذج الفجوة المزدوجة كما يطلق عليه بعض الاقتصاديين أحد المساهمات الفكرية المهمة التي برزت في ساحة الفكر الاقتصادي المعاصر , ويشير هذا النموذج إلى وجود علاقة وثيقة بين حجم المدخرات اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية وبين حجم التدفقات الرأسمالية الخارجية , فكلما كان حجم المدخرات المحلية ضئيلاً بالقياس إلى مستوى الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف زادت الحاجة للتمويل الخارجي والعكس صحيح . ولذلك

فأن الاستعانة براس المال الأجنبي إنما يكون لغرض سد العجز في الادخار المحلي اللازم لمواجهة الاستثمار, أو لسد الفجوة المالية الناجمة عن قصور الموارد المحلية المخصصة للاستثمار. وبعبارة أخرى يمكن القول أنه إذا كانت الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة تزيد عما أمكن توفيره من المدخرات المحلية خلال الفترة نفسها فأنه يلزم الاستعانة بالتمويل الخارجي لسد النقص في الموارد المحلية 0(زكي،1983،ص189-190)0

إن الفرق بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي يطلق عليه فجوة الموارد المحلية، وهذه الفجوة أكثر وضوحاً في الدول النامية الفقيرة التي ينخفض فيها الناتج المحلي الموجه نحو الطلب الكلي من استهلاك واستثمار ولا يبقى لديها الكثير من المدخرات المحلية التي تقوم بتمويل الاستثمار المحلي لذلك يصبح اللجوء إلى التمويل الخارجي أمراً لا مفر منه إذا أريد تسريع النمو الاقتصادي والاحتفاظ بالاستهلاك الحالي كما هو دون ترشيد.

إن فجوة الموارد المحلية تتفاوت بين البلدان النامية في حجمها تبعاً لتفاوت الظروف المالية والاقتصادية السائدة فيها كدرجة التطور الاقتصادي وحجم الناتج القومي ومعدل النمو الاقتصادي المستهدف , وهي تشير إلى أن عملية تكوين رأس المال لاتقف أمامها عقبات طالما أن الموارد التمويلية متوفرة بغض النظر عن نوعية هذه الموارد أو مصادرها سوء كانت محلية أو خارجية .

ويرى نموذج الفجوتين أن التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تعتمد بصورة رئيسة على الواردات من السلع والخدمات لسد النقص في العرض الكلي، ويعود السبب في ذلك إلى جمود الجهاز الإنتاجي في هذه الدول، واتساع الطلب الاستهلاكي فيها والاحتياج المستمر إلى سلع الاستثمار اللازمة لسيرورة التنمية الاقتصادية، لذلك يعتبر توفير الواردات من السلع والخدمات مصدراً مهماً للنمو الاقتصادي في الدول النامية , ولمواجهة هذه الواردات فأنه يجب توفير قدر مناسب من النقد الأجنبي , وفي حالة ضعف المدخرات المحلية وعدم قدرتها على تمويل قيمة الواردات من السلع والخدمات فأننا نصبح أمام فجوة أخرى ناجمة عن الفجوة الأولى ومناظرة لها يطلق عليها فجوة التجارة الخارجية، وهذه الفجوة تمثل الفرق بين الصادرات من السلع والخدمات والواردات منها, وتظهر في صورة عجز تجاري في ميزان المدفوعات (المتوكل،ص42-47).

أن المعنى الذي يذهب إليه نموذج الفجوتين هو أن الاستثمارات التي يتم تنفيذها في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة بشكل يفوق ماهو متاح لها من مدخرات محلية لابد لها أن تتم عن طريق إحداث فائض في الواردات من خلال انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاد القومي خلال الفترة نفسها . ويذهب هذا التحليل إلى وجوب تساوي الفجوتين خلال الفترات الزمنية الماضية .(زكي،1985ص24)

ومن سياق الكلام السابق يتضح لنا أن نموذج الفجوتين ما هو إلا نموذج تحليلي يربط الاختلال الداخلي في الاقتصاد المعبر عنه بفجوة الموارد المحلية أو فجوة الادخار – الاستثمار (S – I)

وبين الاختلال الخارجي للاقتصاد المعبر عنه بفجوة التجارة الخارجية (X – M) ويقرر العديد من الاقتصاديين وجود تناظر بين الفجوتين خلال الفترات الزمنية الماضية . (زكي،1985ص23-25) ولتوضيح فكرة النموذج يمكن الاستعانة بالمعادلات الرياضية الآتية المستنبطة من النظرية الاقتصادية الكلية.

$$Y + M = C + I + X \qquad (1)$$

حيث أن Y تعبر عن الناتج المحلي الإجمالي

M تعبر عن الواردات من السلع والخدمات

C تعني الاستهلاك المحلي

I تعني الاستثمار المحلي

X تعني الصادرات من السلع والخدمات

وتقرر المعادلة السابقة بديهية اقتصادية مفادها أن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي. ومن المعادلة (1) نستنتج أن :

$$Y = C + I + (X – M) \qquad (2)$$

ولما كان الناتج المحلي يولد دخلاً محلياً مساوياً له, وأن هذا الدخل يتوزع بين الاستهلاك والادخار , لذلك فأن :

$$Y = C + S \qquad (3)$$

مع العلم إن S تعني الادخار المحلي

وبمساواة المعادلتين 2 و3 ينتج أن :

$$C + S = C + I + (X – M) \qquad (4)$$

وبإعادة ترتيب المعادلة السابقة ينتج أن :

$$I = S + M – X$$

ومن المعلوم أن زيادة الواردات عن الصادرات أنما يظهر في صورة عجز في الحساب التجاري بميزان المدفوعات , وهذا العجز لابد وأن يمول عن طريق تدفقات صافية من راس المال الأجنبي (FC) 0foreign capital أي أن :

$$M – X = FC \qquad (5)$$

إذن يمكن إعادة كتابة المعادلة على النحو الأتي :

$$S – I = X – M = FC$$

وفي هذه الحالة فأن قيمة الفجوة ستظهر في صورة سالبة عندما تكون المدخرات أقل من الاستثمارات والصادرات أقل من الواردات, وتكون موجبة إذا كان الأمر عكس ذلك.

والمعادلة الأخيرة تعني ببساطة أن الاستثمارات المنفذة في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة والتي تفوق المدخرات المحلية لابد أن تتم عن طريق تدفقات إضافية من رأس المال الأجنبي تعمل على تمويل الفرق بين الصادرات والواردات .

ويجدر الإشارة هنا الى أنه ليس شرطاً ضرورياً أن يتم هذا التناظر بين الفجوتين في النموذج في الفترات الزمنية القادمة لكن التناظر في الماضي يعد من مبادئ الحسابات القومية , ويعزي ذلك إلى أن العوامل التي تتحكم في تحديد المتغيرات الأربعة الداخلة في النموذج أنما هي عوامل متفاوتة وليست متشابهة فالقرارات المتعلقة بالادخار والاستثمار والاستيراد لا يقوم بها نفس الأفراد والهيئات وقد ينعدم التنسيق بينهما في الفترات الزمنية القادمة وبخاصة في الاقتصادات النامية السوقية , كما أن ظروف السوق الدولية التي تواجه صادرات الدول النامية قد تعصف بأي توقعات مسبقة لصادرات هذه الدول , فضلاً عن انه قد تؤدي بعض الظواهر الاقتصادية كالتضخم والكساد في السوق المحلية أو السوق الخارجية أو تغير أسعار الفائدة إلى اختلال العلاقة بين المتغيرات المحددة للفجوتين مستقبلاً , وبالتالي لا تسمح بتساوي الفجوتين في المستقبل , لكن من المحتم أن نظم الحسابات القومية تجعل هذا التساوي ممكناً في الفترات الماضية . (زكي،1985 ص25)

ويمكن النظر إلى كل من فجوتي الموارد المحلية والتجارة الخارجية في فترة زمنية مقبلة على أنهما دالتان في معدل نمو الناتج القومي , فإذا أراد أي مجتمع تحقيق معدل نمو اقتصادي مستهدف لابد له من تحقيق المساواة بين الفجوتين , فإذا ما حدد المجتمع لنفسه معدلاً معيناً للنمو الاقتصادي في فترة زمنية مقبلة وكانت أحدى الفجوتين أكبر من الأخرى في تلك الفترة فأن الفجوة الأصغر لابد أن تتسع لكي تتساوى مع الفجوة الأكبر , وإلا عجز المجتمع عن تحقيق معدل النمو المستهدف , (زكي , 1985،ص26) فمثلاً .. إذا كانت فجوة التجارة الخارجية (X – M) أكبر من فجوة الموارد المحلية (S – I) عند معدل معين من النمو الاقتصادي المخطط فأن ذلك يتطلب مقداراً معيناً من راس المال الأجنبي لتمويل الواردات الإضافية يكون مساوياً للفرق بين الفجوتين فإذا لم ينجح المجتمع في الحصول على هذا التمويل أو حصل على قدر أقل من ذلك الحجم فأن معدل النمو المستهدف لن يتحقق لأن نقص التمويل الخارجي سيؤدي إلى تخفيض مستوى الاستثمار المخطط بمقدار النقص في التمويل الخارجي و سيحصل التوازن بين الفجوتين في ظل معدل أقل للنمو المستهدف وحجم أقل من الاستثمار المخطط، وسوف يؤدي تخفيض مستوى الاستثمار المخطط الناجم عن نقص التمويل الخارجي إلى انخفاض قيمة الواردات بمقدار النقص في الاستثمار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض فجوة التجارة الخارجية لكي يتحقق التوازن بينها وبين فجوة الموارد المحلية لكن في ظل معدل منخفض من النمو الاقتصادي .

أما في حالة افتراض اتساع فجوة الموارد المحلية بصورة أكبر من فجوة التجارة الخارجية مع توفر قدر من راس المال الأجنبي لتمويل الفرق بين الادخار والاستثمار (S – I) فأن توفر التمويل الخارجي في صورة نقد أجنبي سيؤدي إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات والواردات من السلع الاستثمارية مما يعمل على زيادة فجوة التجارة الخارجية إلى المستوى الذي تتساوى فيه مع فجوة الموارد المحلية عند معدل النمو المستهدف المرتفع .

وعلى كل حال فأنه من المهم هنا الإشارة إلى أن نموذج الفجوتين يفترض أمرين لابد من إدراكهما

الأمر الأول : وجود نوع من الإحلال بين الموارد المحلية والموارد الأجنبية , بمعنى أن العجز في الموارد المالية المحلية يمكن تعويضه من خلال تدفق راس المال الأجنبي بصورتيه المباشر وغير المباشر لكن النقص في راس المال الأجنبي لايمكن تعويضه بزيادة الادخار المحلي بسبب قيد النقد الأجنبي , أو زيادة الصادرات في الأجل القصير بسبب ظروف السوق العالمية .

الأمر الثاني: ثبات الميل الحدي للاستيراد خلال مراحل النمو الاقتصادية المختلفة(زكي،1985 ،ص26-27)، بمعنى أن التنمية الاقتصادية متدرجة وليست انفجارية .

وفي نهاية الحديث عن نموذج الفجوتين يجدر الإشارة إلى أن فجوة الموارد المحلية تعكس حقيقة جوهرية مفادها أن مستوى الاستيعاب المحلي (C + I) أصبح أعلى من مستوى الناتج المحلي الإجمالي (Y) مما يعكس اختلالاً داخلياً في الاقتصاد القومي وهذا الاختلال الداخلي ينعكس بدوره في الاختلال الخارجي المتمثل في فجوة التجارة الخارجية .

وإذا كنا قد بينا أن فجوة الموارد المحلية ستنعكس في فجوة التجارة الخارجية , وأن الفجوتين تميلان إلى التساوي في فترة سابقة لكن يجدر الإشارة إلى أن تقدير إحدى الفجوتين عن تقدير الفجوة الأخرى وذلك أن كل فجوة تشير إلى قضايا ومشاكل لا تشير إليها الأخرى , لذا يعد تقدير كل فجوة على حده وتحديد العوامل المؤثرة فيها ومقارنتها بالفجوة الأخرى أمراً بالغ الأهمية حتى يمكن تخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية المناسبة التي من خلالها يتم تنفيذ أهداف المجتمع في النمو والاستقرار الاقتصادي .

ثالثاً تقدير فجوة الموارد المحلية بالاقتصاد اليمني وعلاقتها بفجوة التجارة الخارجية

1- نشأة فجوة الموارد المحلية

عادة ما تنشأ فجوة الموارد المحلية بسبب نقص مصادر التمويل المحلية عن تمويل الاستثمارات الكلية المخططة , مما يؤدي إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية لسد العجز الحاصل في الموارد المحلية .ونظراً لأن اليمن بلد يتسم بضعف هيكله الإنتاجي وقلة ناتجة المحلي واتساع احتياجاته من سلع الاستهلاك والاستثمار لذلك فأن ادخاره المحلي قد كان يظهر سالباً طيلة فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وهذا أمر طبيعي في بلد فقير لا يتم استغلال موارده الطبيعية على الوجه الأمثل , وترتيباً على ذلك فقد ظهرت فجوة الموارد المحلية في تلك الفترة بصورة واضحة , بل أنها كانت تزداد مع تنفيذ اليمن لبرامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومع تزايد احتياجاتها الاستهلاكية والاستثمارية الناجمة عن توجهاتها التنموية , لذلك فقد كان التمويل الخارجي هو الملاذ الأخير والاهم للدولة اليمنية، وبخاصة أن البيئة السياسية والاقتصادية العربية والعالمية في تلك الفترة كانت مهيأة لمنح اليمن ما تحتاجه من مساعدات وتسهيلات ائتمانية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية , كما أتاحت تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي الفرصة لردم جزء مهم من فجوة الموارد المحلية وتسهيل تدفق السلع من الخارج دون مشاكل كثيرة , وساعد في الحد من موجه التضخم التي شهدتها الكثير من الدول النامية خلال تلك

الفترة، لكن مع تعقد الحياة الاقتصادية والسياسة العربية وظهور أزمة المديونية العالمية في منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي أصبح التمويل الخارجي أصعب منالاً وزاد من تعقيداته على اليمن عودة أعداد كبيرة من أبناء اليمن الذين كانوا يعملون في البلدان العربية النفطية لأكثر من عقدين من الزمن, حيث كانت اليمن تستفيد من تحويلاتهم النقدية في الحصول على النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية واستيراد احتياجاتها من سلع الاستهلاك والاستثمار , لذلك فأن فجوة الموارد المحلية أصبحت منذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي تمثل مشكلة حقيقية للاقتصاد اليمني .

2- تقدير فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد اليمني

سبق أن وضحنا أن فجوة الموارد المحلية ما هي إلا عبارة عن الفرق بين مجموع المدخرات المحلية التي يحققها المجتمع خلال فترة زمنية معينة وبين مجموع الاستثمارات التي يزمع تنفيذها خلال الفترة نفسها، وبينا أن الفجوة السالبة تعني أن المجتمع لا يستطيع أن يدخر القدر الكافي من الأموال اللازمة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بينما الفجوة الموجبة تعني وجود فائض ادخاري لدى المجتمع يمكن أن يوجه للاستثمار في الخارج أو لدفع التزامات البلد تجاه العالم الخارجي , أما التعادل بين الادخار والاستثمار فتعني أن الاقتصاد يعيش مرحلة توازن بين عرض الأموال والطلب عليها لغرض الاستثمار , واستناداً إلى الخلفية النظرية التي ناقشناها في الجزء النظري من البحث نستطيع أن نمضي قدماً في تقدير وتحليل فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد اليمني وعلاقتها بفجوة التجارة الخارجية . ومن خلال الاطلاع على جدول (1) يمكن توضيح فجوة الموارد المحلية والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيها .

ويوضح لنا الجدول المذكور أن الناتج المحلي الإجمالي لليمن بالأسعار الجارية قد ازداد من 125562 مليون ريال عام 1990م وهي سنة الأساس للفترة كلها إلى 2551994 مليون ريال عام 2004م, وقد حقق معدل نمو سنوي مركب للفترة 1990- 2004م بلغ(22.2٪) في المتوسط بأسعار السوق الجارية .

أما الاستهلاك الكلي النهائي الذي يمثل مجموع الاستهلاك الحكومي والاستهلاك الخاص فقد ازداد من 114486 مليون ريال عام 1990م إلى 2001097مليون ريال عام 2004م وبنسبة زيادة بلغت(21 ٪) في السنة في المتوسط , وقد أتاحت الزيادات العالية في الناتج المحلي بالمقارنة مع الاستهلاك الكلي إلى وجود بعض الفوائض المالية الادخارية خلال الفترة نفسها وهي المدخرات التي كانت تحقق عجزاً خلال الأعوام السابقة لعام 1990م .

وبالنسبة للادخار المحلي الذي يمثل الشق الأول في فجوة الموارد المحلية فقد بدأ موجباً عام 1990م بمقدار 11076 مليون ريال, بسبب أن ذلك العام تميز بحصول أحداث الخليج العربي وحصول أزمة بين الجمهورية اليمنية حديثة التوحد وبين الدول العربية الخليجية التي فسرت موقف اليمن من الأحداث وشجبها للتدخل في شئون المنطقة على أنه انحياز للجانب العراقي , ومن ثم أدى

ذلك إلى عودة الكثير من العمال اليمنيين الذين كانوا يعملون في الدول العربية الخليجية مع مدخراتهم التي جمعوها في سنين الاغتراب لكن سرعان ما تحول هذا الادخار الموجب في عام 1991م إلى ادخار سالب في السنة التالية بلغ 9526مليون ريال، ومع عدم قدرة الحكومة اليمنية الجديدة في دولة الوحدة على حشد التمويل الخارجي اللازم لتمويل الاستثمارات التنموية فقد لجأت إلى تبني البرنامج الوطني للبناء الاقتصادي والمالي والإداري الذي تم أقراره من مجلس النواب وبدأت الحكومة في تطبيقه في تلك السنة . وعلى الرغم من التحسن الطفيف في المدخرات المحلية في عام 1992م لكنها عادت في عام 1993م إلى التراجع مرة أخرى وحققت عجزاً بلغ 18678مليون ريال . وفي عام 1994م لم تمكن الحرب الأهلية اليمن من تبني استثمارات كبيرة أو تنفيذها. ثم بدءاً من عام 1995م أخذت اليمن بتطبيق برنامج منظم للإصلاح الاقتصادي بالتنسيق والرعاية من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي, لذلك أخذت المدخرات المحلية تظهر بصورة موجبة بدءا من عام 1994م وحتى نهاية الفترة محل البحث.

وقد حقق الادخار المحلي في اليمن نمواً بلغ(29.7٪) في المتوسط خلال الفترة 1990-2004م, وهذا الرقم يدل على أن الحكومة قد فطنت إلى خطورة وضع الادخار المحلي في السنوات السابقة لعام 1994م ووضعت في خططها ضرورة تحقيق ادخار محلي يزداد باستمرار مع الزمن خلال الفترة 1994- 2004م

أما الاستثمار الكلي والذي يمثل الشق الثاني في فجوة الموارد المحلية فقد ازداد من 18406مليون ريال عام 1990م إلى 484312 مليون ريال عام 2004م, محققاً بذلك معدلاً للنمو السنوي بلغ (24.4٪) في المتوسط خلال الفترة 1990- 2004م .

لقد أسهم التزايد المستمر في الناتج في الادخار المحلي قياساً بالاستهلاك والاستثمار إلى تراجع واضح في فجوة الموارد المحلية خلال الفترة كلها .

وبمراجعة أرقام جدول (1) المتعلقة بفجوة الموارد المحلية نجد أن الفجوة التي بدأت سالبة بقيمة 7330 مليون ريال عام 1990م وبنسبة (- 5.8 ٪) من الناتج المحلي الإجمالي قد أخذت بالتزايد من عام 1991م إلى عام 1993م, ثم انخفضت قليلاً عام 1994م لكنها عادت مرة أخرى للتزايد من عام 1995م وبشكل متذبذب حتى عام 1998م وهو العام الذي حققت فيه الفجوة أعلى أرقامها حيث بلغت(-177127) مليون ريال وبنسبة (21٪) من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود السبب في اتساع الفجوة عام 1998م إلى عاملين أساسيين حدثا في تلك السنة: (الأثوري، ص 209 وص215) أولهما هو انخفاض أسعار النفط بشكل حاد في عام 1998م والعامل الثاني حصول الأزمة الأسيوية وما ترتب عنها من تراجع صادرات اليمن إلى دول المنطقة الأسيوية في تلك السنة . وفي عام 1999م تراجعت فجوة الموارد المحلية كثيراً عن عام 1998م لتصل إلى(-27667) مليون ريال وبنسبة(2.4٪) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة.

السنوات	الناتج	الاستهلاك	الادخار المحلي	الاستثمار الكلي	فجوة الموارد المحلية	معدل نمو الفجوة	نسبة الفجوة إلى الناتج المحلي
1990	125562	114486	+11076	18406	-7330	-	5,8 -
1991	15502	160028	9526 -	24334	33860 -	362 -	22.5 -
1992	192424	191460	+964	43026	42062 -	24.2 -	21.9
1993	239054	257732	18678 -	48249	66927 -	59.1 -	28 -
1994	310601	302338	8263	64390	56127 -	+16.1	18.1 -
1995	516643	505363	11280	112713	101433 -	80.7 -	19.6 -
1996	733552	628881	104671	170789	66208 -	+34.7	9 -
1997	878884	735533	143351	221215	77864 -	17.6 -	8.9 -
1998	844240	744902	99338	276465	177127 -	127.5 -	21 -
1999	1172794	921968	250826	278493	27667 -	+84.4	2.4 -
2000	1560926	1153526	407400	295011	+112389	+506.2	7.2+
2001	1684554	1355167	329387	315672	+13715	87.8 -	0.8+
2002	1894497	1541304	353193	367104	13911 -	201.4 -	0.7 -
2003	2177463	1704465	472998	505543	32545 -	139 -	1.5 -
2004	2551994	2001097	550897	484312	+66585	+305	2.6+
معدل النمو السنوي المركب بالمتوسطات	22.2	21	29.7	24.4	-	11 -	10 -

ومن اللافت للنظر بخصوص فجوة الموارد المحلية أنها تحولت إلى فجوة موجبة عامي 2000, 2001م بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي (7.2٪) و(0.8٪)على التوالي خلال العامين المذكورين, لكنها عادت للتراجع وتحقيق قيم سالبة في عامي 2002و2003م بلغت(-0.7٪) و (-1.5٪) خلال العامين المذكورين على التوالي . وفي السنة الأخيرة للفترة محل البحث حققت المدخرات المحلية ارتفاعاً ملحوظاً بالمقارنة مع الاستثمارات الكلية المنفذة في الاقتصاد التي تراجعت بعض الشئ وبنسبة (2.4٪) , لذلك فقد ظهرت فجوة الموارد المحلية بصورة موجبة وبقيمة (66585) مليون ريال وبنسبة (+2.6٪) من إجمالي الناتج المحلي0 وبشكل عام فقد بلغ معدل نمو فجوة الموارد المحلية نحو (-11٪) بالمتوسط خلال الفترة 1990-2004م, أما نسبة الفجوة إلى أجمالي الناتج المحلي فقد بلغ نحو (-10٪) تقريباً في المتوسط خلال الفترة محل البحث.

جدول (1) فجوة الموارد المحلية للفترة 1990- 2004م (الأرقام بملايين الريالات اليمنية)

المصدر : الجدول من تصميم الباحث استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء المنشورة في كتب الإحصاء السنوي للأعوام 2000و 2002 و 2004

ومعدل النمو السنوي المركب تم احتسابه بحسب المعادلة الآتية : معدل النمو السنوي المركب = ن

$$\sqrt{\frac{\text{سنة المقارنة}}{\text{سنة الأساس}}} - 1 \times 100$$

3- فجوة التجارة الخارجية :-

سبق أن بينا إن فجوة التجارة الخارجية عبارة عن الفرق بين الصادرات من السلع والخدمات والواردات من السلع والخدمات وتعبر عنها بعجز الميزان التجاري بميزان المدفوعات عندما تكون الفجوة سالبة , وهذا يعني أن اليمن تصدر سلعاً وخدمات أقل مما تستورد منها , وتكون الفجوة موجبة عندما تكون الصادرات من السلع والخدمات أكبر من الواردات , ويحصل التوازن الخارجي عندما ما تتساوي الصادرات مع الواردات .

وقد تم التوضيح أن فجوة التجارة الخارجية ما هي إلا انعكاس لفجوة أخرى داخلية تميز الاقتصادات الفقيرة التي تعيش مرحلة النمو الاقتصادي وتسعى لتطوير هياكلها الأساسية والإنتاجية وهذه الفجوة تتمثل بالفرق بين مواردها المحلية المتاحة واحتياجاتها التمويلية في المجال التنموي , ونظراً لهشاشة وضعف الجهاز الإنتاجي اليمني وقلة منتجاته بالمقارنة مع الاحتياجات الاستهلاكية والاستثمارية للاقتصاد اليمني لذلك فأن جانباً مهماً من الطلب المحلي يتم تغطيته عن طريق الاستيراد , وهذا أمر طبيعي في الدول النامية والدول الأقل نمواً والتي منها اليمن, لكن القدرات الاستيرادية لليمن كانت تصطدم في كثير من الأحيان بنقص النقد الأجنبي اللازم لتمويل كافة الواردات السلعية والخدمية , لذلك تبدأ الفجوة الخارجية في التقلص والضيق لكي تحقق التناظر مع الفجوة المحلية . وكلما توفر قدر مناسب من التمويل الخارجي بالنقد الأجنبي لسد فجوة الموارد المحلية تزداد الواردات ومن ثم تزداد الفجوة الخارجية تماشياً مع فجوة الموارد المحلية وحجم المتاح من التمويل الخارجي للفجوة .

وبإلقاء نظرة سريعة على البيانات المعروضة في الجدول (2) يتضح لنا حجم الفجوة الناجمة عن الفرق بين الصادرات اليمنية من السلع والخدمات والواردات من السلع والخدمات, وطالما أن الواردات والصادرات من السلع والخدمات هي أهم المتغيرات المؤثرة في فجوة التجارة الخارجية. لذلك فأن تتبع تطور هذين المتغيرين ومعرفة تغيراتهما خلال الفترة محل البحث يعد الأمر الأهم للتعرف على حجم الفجوة ذاتها وتطوراتها خلال الفترة الزمنية ذاتها.

وتشير الأرقام المبينة في جدول (2) إلى أن صادرات اليمن من السلع والخدمات قد كانت عند 1860 مليون ريال عام 19990 م , ثم أخذت بالتزايد المتدرج خلال السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى 320822 مليون ريال هام 1997م لكنها شهدت تراجعاً غير قليل في عام 1998م إلى 228025مليون ريال وبنسبة (- 29 ٪) . ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في ذلك العام وانخفاض قيمة صادراته وكذلك بسبب تراجع صادرات اليمن إلى دول شرق أسيا التي تعد شريكاً تجارياً أساسي لليمن بسبب ظروف الأزمة الاقتصادية التي عانتها تلك الدول في ذلك العام , لكن منذ عام 1999م بعد عودة أسعار النفط للارتفاع عادت صادرات اليمن للارتفاع واستمرت في تزايدها المستمر خلال السنوات اللاحقة وحتى نهاية الفترة محل البحث. وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للصادرات اليمنية 30.1 ٪ وهو معدل يمكن اعتباره مرتفعاً ويحقق هدف اليمن في النمو والتطور , لكن يلزم التنويه هنا أن معظم هذه الصادرات تأتي من سلعة النفط والتي تشكل نحو (80٪) من الصادرات اليمنية للخارج , وهذا يدل على أهمية الدور الذي يلعبه النفط في الحياة الاقتصادية اليمنية.

وبالنسبة للواردات وهي العامل الثاني المؤثر في فجوة التجارة الخارجية فأن بيانات الجدول (2) تشير إلى أنها قد كانت عند (25390) مليون ريال عام 1990م ثم أخذت تتزايد خلال السنوات اللاحقة بشكل تدريجي حتى وصلت إلى (871876) مليون ريال في عام 2004م.

ومن الملاحظ أنه حتى عندما تراجعت الصادرات اليمنية في عام 1998م للأسباب المذكورة أنفاً فأن الواردات اليمنية لم تتراجع واستمرت بالزيادة التدريجية ويعود السبب في ذلك إلى شدة الحاجة إلى السلع والخدمات المستوردة من الخارج لتغطية الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي والطلب المحلي من السلع والخدمات وأن الواردات من سلع الاستهلاك والاستثمار تلعب دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية اليمنية ولا غنى عنها بل أن أي نقص في الواردات قد يسبب مشكلة اقتصادية لليمن ويهدد مسيرة التنمية الاقتصادية فيها .

وبالعودة مرة أخرى إلى محتويات الجدول (2) يتضح لنا أن الواردات اليمنية قد حققت معدل نمو سنوي مركب بلغ (26.6٪) وهو معدل يقل عن معدل النمو السنوي المركب الذي حققته الصادرات اليمنية , وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات اليمنية خلال الفترة محل البحث والناجمة عن ارتفاع صادرات النفط اليمنية للخارج إلا أن قيمة فاتورة الواردات كانت في معظم السنوات تفوق قيمة المتحصلات من الصادرات لذلك فقد كان العجز التجاري هو الحالة السائدة في تجارة اليمن الخارجية مع ما يحمله ذلك من اتجاه ميزانية النقد الأجنبي الموجة للاستيراد نحو التزايد المستمر, ولمواجهة العجز في الموارد المالية المحلية وفي ميزانية النقد الأجنبي فقد لجأت اليمن إلى استقدام رأس المال الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر بهدف استمرار التنمية الاقتصادية بأقل قدر من العوائق .

وتظهر الحقائق الرقمية المتوفرة في الجدول (2) أن فجوة التجارة الخارجية لليمن والتي يعبر عنها الميزان التجاري لليمن قد أخذت بالتزايد البطيء مرة والتزايد الحاد مرة أخرى والتراجع البطيء مرة ثالثة والتراجع الشديد مرة رابعة , كما أنه من الملاحظ أنها تقلبت بين الفجوة السالبة كما هو الحالة خلال الفترة 1990- 1999م وكذلك خلال العامين 2002-2003 وبين الفجوة الموجبة كما هو الحال في 2000- 2001 وكذلك في عام 2004م .

وبالعودة إلى معدل النمو السنوي للفجوة نجد أنه بلغ نحو (- 11 ٪) وهي تشكل نحو (10٪) من الناتج المحلي الإجمالي شأنها في ذلك شأن فجوة الموارد المحلية التي حللناها سابقاً.

وعند المقارنة بين فجوة التجارة الخارجية وفجوة الموارد المحلية يتضح لنا حقيقة التناظر الشديد بين الفجوتين خلال الفترة محل البحث وهي حقيقة أكدنا عليها في الجزء النظري من البحث وقلنا أنها أمر أساسي في نموذج الفجوتين ومن مبادئ الحسابات القومية لأي دولة في الفترات الزمنية الماضية , لذلك نؤكد هنا أن العلاقة التي تربط بين الفجوتين في الاقتصاد اليمني خلال الفترة 1990- 2004 م هي علاقة تناظرية وتوافقية وكل فجوة في أي سنة من سنوات البحث تتساوي مع الفجوة المناظرة لها في السنة نفسها .

وفي ختام تحليل الفجوتين والعلاقة بينهما نودالإشارة إلى أنه على الرغم من أن فائض الاستيراد قد كفل تغطيه الفجوة القائمة بين العرض المحلي والطلب المحلي من السلع والخدمات في ظل توفر بعض مصادر التمويل الخارجي للفجوتين, لكن الاقتصاد اليمني لم يسلم من الضغوط التضخمية التي ميزته وبخاصة خلال المدة 1990- 1995 م والتي وصل فيها معدل التضخم السنوي إلى أكثر من 70٪ في بعض سنوات هذه الفترة مما يعنى أن فجوة التجارة الخارجية قد أشبعت الفجوة المحلية الظاهرة فقط أما الجزء المكبوت من فجوة الموارد المحلية فقد تم تغطيته عن طريق ارتفاع الأسعار وهو ما تم التعبير عنه بالمعدلات المرتفعة للتضخم الاقتصادي الذي ميز هذه الفترة, و عند ما تم تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بدءاً من عام 1995م أخذت معدلات التضخم بالتراجع ثم الاستقرار منذ عام 1997م مما يدل على أن برامج الإصلاح الاقتصادي قد حققت بعض أهدافها الاقتصادية وبخاصة فيما يتعلق بالتوازن والاستقرار الاقتصادي , لذلك يلاحظ أنه خلال الفترة التي تم فيها تطبيق هذه البرامج أخذت كل من فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية بالتراجع والاستقرار عند مستويات متدنية في معظم السنوات بل وتحقيق فوائض في بعض السنوات كما عرفنا سابقاً , لكن ما هو ثمن هذا التوازن والتوافق في الفجوتين والتكلفة التي يجب أن تدفعها اليمن لقاء سد الفجوتين فهو ما سوف نناقشه لاحقاً عند تحليل مصادر تمويل فجوة الموارد المحلية .

جدول (2) فجوة التجارة الخارجية للأعوام 1990 - 2004 م

(الأرقام بملايين الريالات اليمنية)

السنوات	فجوة الموارد المحلية	الصادرات السلعية والخدمية	الواردات السلعية والخدمية	فجوة التجارة الخارجية
1990	7330 -	18060	25390	7330 -
1991	33860	19416	53276	33860 -
1992	42062 -	22513	64575	42062 -
1993	66927 -	32833	99760	66927 -
1994	56127 -	42091	98218	56127 -
1995	101433 -	115957	217390	101433 -
1996	66208 -	285587	351795	66208 -
1997	77864 -	320822	398686	77864 -
1998	177127 -	228025	405152	177127 -
1999	27667 -	414527	442194	27667 -
2000	112389 +	645230	532841	112389 +
2001	13715+	596005	582290	13715 +
2002	13911-	695131	709042	13911 -
2003	32545 -	787195	819740	32545 -
2004	66585 +	938461	871876	66585 +
معدل نمو السنوي المركب	11 -	30.1	26.6	11 -

المصدر : الجدول من تصميم الباحث استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء المنشورة في كتب الإحصاء السنوي للأعوام 2000و 2002 و 2004

رابعاً : مصادر تمويل فجوة الموارد المحلية :-

بعد أن تعرفنا على فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة في كل منها , وقمنا بتقدير الفجوتين خلال الفترة 1990- 2004 م نستطيع القول أن الفجوتين وإن بدتا مرتفعتين في معظم سنوات الفترة محل البحث, وان تغطية هاتين الفجوتين كان يخضع لظروف سياسية واقتصادية مختلفة , لكنها في السنوات الأخيرة أخذتا في الانخفاض بفضل ارتفاع أسعار النفط عالمياً وزيادة عائداته من النقد الأجنبي مما سمح بوجود تمويل مناسب للاستثمارات اليمنية ووجود قدر مناسب من النقد الأجنبي لتمويل الواردات السلعية والخدمية, وتسديد التزامات اليمن تجاه العالم الخارجي .

ويجدر الإشارة هنا أن قدرة الدول النامية ومنها اليمن على توفير مصادر التمويل الخارجي ليس أمراً هيناً , بل هي مقيدة بعوامل عديدة بعضها ذات طابع خارجي يتصل بالعلاقات الاقتصادية الدولية , والوضع السياسي الدولي ومدى توفر مصادر التمويل الدولي , والبعض الأخر يتصل

بظروف الدولة نفسها من حيث قدرتها الاستيعابية , ومدى توفر الهياكل الأساسية للاقتصاد , والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي ,. والسياسات المالية والنقدية المعتمدة في إدارة الاقتصاد الوطني والجدارة الائتمانية للدولة .. وغيرها .

ومن الناحية النظرية نجد أن الحاجة للتمويل الخارجي تبقى قائمة طالما كان الادخار المحلي أقل من الاستثمار المحلي المطلوب لتنمية الاقتصاد , ومن الطبيعي أن يتمخض عن التمويل الأجنبي حدوث مديونية خارجية يترتب عليها التزامات معينة يجب الإيفاء بها في أوقاتها المحددة ومنها أعباء خدمة الدين الخارجي , لذلك فأن القدرة على مواجهة أعباء خدمة الدين الخارجي يعتمد على نوعية استخدام التمويل الخارجي , وارتباط ذلك بحركة التنمية الاقتصادية , فأذا كان معظم التمويل الخارجي يذهب لتمويل الاستهلاك فأن قدرة الدولة على مواجهة أعباء المديونية الخارجية وتسديد التزاماتها تجاه الدائنين ستكون ضعيفة , أما أذا كان التمويل الخارجي يستخدم لتمويل مشروعات إنمائية تنتج سلعاً وخدمات يمكن تصدير بعضها للخارج فأن قدرة الدولة على تسديد مديونيتها الخارجية ستكون أفضل .

واليمن من البلدان التي استخدمت التمويل الخارجي للغرضين معاً, لكن إفراطها في الاستدانة لتمويل عتادها العسكري في مرحلة ما قبل الوحدة قد أدى إلى تراكم مديونيتها الخارجية , لذلك نجد أن الديون العسكرية الروسية على اليمن قد كانت من المشاكل العويصة التي لم يتم معالجتها سوى بعد أن تم الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي المقترحة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين وانضمام روسيا إلى نادي باريس , وقيام صندوق النقد الدولي بجهد لا باس به لإقناع الدائنين ومنهم روسيا الاتحادية بشطب جزء من الديون التي كانت على اليمن وإعادة جدولة بقية الديون بحسب شروط اتفاقية نابولي. (الأثوري ,ص 233) .

أن إلقاء نظرة سريعة على عملية التخطيط الاقتصادي في اليمن تؤكد لنا أن الخطط التنموية اليمنية خلال الفترة الماضية قد اعتمدت على تمويل جزء غير يسير من استثماراتها من خلال التمويل الخارجي , وكانت التحويلات الخارجية الخاصة والعامة أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد . وقد اعتمدت اليمن بشكل خاص على تحويلات أبنائها العاملين في الخارج , وعندما ما بدأت هذه التحويلات في التراجع الحاد عام 1991 م أثر ذلك على الجانب التمويلي للاقتصاد اليمني , وبخاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الإقليمية والعالمية المعقدة التي واجهتها اليمن في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، الأمر الذي أدى إلى لجوء اليمن إلى صندوق النقد الدولي وإبرام الاتفاقيات المتعلقة بسياسات الإصلاح الاقتصادي بدءاً من مارس عام 1995م .

وفيما يلي تحليل لمصادر التمويل الخارجي التي اعتمدتها اليمن لسد فجوة الموارد المحلية .

وتشير الأرقام الموضحة في الجدول (3) أن اليمن قد اعتمدت على عدد من المصادر الخارجية لتمويل فجوة الموارد المحلية فيها وهي: (كتاب الإحصاء السنوي 2002, ص387, 388)

1- صافي دخل عوامل الإنتاج من العالم الخارجي .

2- صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي .
3- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر .
4- صافي الاقتراض من الخارج .
5- مصادر أخرى, من أهمها متأخرات سداد الدين الخارجي وإعادة تقويم الأصول الخارجية.

وفيما يلي تحليل مفصل لهذه المصادر :-

1- صافي دخل عوامل الإنتاج من العالم الخارجي :-

تشير الأرقام الواردة في الجدول (3) إلى أن صافي دخل عناصر الإنتاج من العالم الخارجي قد كان سالباً طوال الفترة 1990- 2004 م , ويعود السبب في ذلك من وجهة نظرنا إلى تزايد دخل عناصر الإنتاج الأجنبية العاملة في اليمن . وتبين المعلومات الإحصائية الرسمية أن دخول عناصر الإنتاج الأجنبية العاملة في اليمن قد كانت أكبر من دخول عناصر الإنتاج اليمنية العاملة في الخارج, (الجهاز المركزي للإحصاء 2002, 2004م ص 400,ص 370)،

وتشمل دخول عناصر الإنتاج هنا عائدات الاستثمار المباشر وعائدات الحافظة الاستثمارية والاستثمارات الأخرى , ولذلك فقد ظهرت القيم الخاصة بصافي دخل عناصر الإنتاج المحلية العاملة في الخارج بصورة سالبة بسبب ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في اليمن قياساً بالاستثمارات اليمنية في الخارج , حيث أدى استقدام اليمن لشركات التنقيب عن النفط والمعادن ووجود شركات أجنبية عديدة تقوم بإنتاج بعض السلع والخدمات في السوق اليمنية إلى تزايد نصيب هذه الشركات في الناتج المحلي الإجمالي اليمني, وارتفاع عائداتها الاستثمارية المحولة للخارج , أما الاستثمارات اليمنية في الخارج فهي ضئيلة بالمقارنة مع الاستثمارات الأجنبية في اليمن لذلك فقد أتجه صافي دخول عناصر الإنتاج المحلية في الخارج نحو الزيادة السالبة من سالب (4347) مليون ريال عام 1990م حتى وصل إلى سالب(248867) مليون ريال عام 2004م, وبمعدل نمو سنوي مركب سالب بلغ (31٪) في المتوسط .

2- صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي :-

يمثل صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي الفرق بين التحويلات الجارية المتجهة للخارج والتحويلات الجارية الداخلة إلى الاقتصاد اليمني . ويشمل هذا البند الهبات والمنح والمساعدات دون مقابل التي تقدمها الدول الشقيقة والصديقة للحكومة اليمنية , وكذلك التحويلات الجارية التي تقدمها الجهات والأفراد غير المقيمين والعاملون اليمنيون في الخارج إلى قطاع الأعمال اليمني العام والخاص , وإلى القطاع العائلي اليمني , وتشكل تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج جزءاً أساسيا من هذه التحويلات .

وتعتبر صافي التحويلات الجارية من الخارج أهم مصادر تمويل فجوة الموارد المحلية , وقد ازدادت القيمة المطلقة لصافي التحويلات من الخارج من (20947) مليون ريال عام 1990 إلى الخارجية الجارية (18.5٪) في المتوسط , وبلغت نسبة تغطية هذا البند لفجوة الموارد المحلية نحو (

431٪) في المتوسط للفترة 1990- 2004م , أي أكثر من أربعة أضعاف الفجوة , ممايدل على أن دور التحويلات الخارجية الجارية لم يكن لتغطية الفجوة فحسب بل تعدى دورها إلى مجال خدمة أعباء الدين الخارجي اليمني ودفع أقساط الدين والفوائد وتغطية استثمارات اليمن الخارجية , ورفد الاحتياطي النقدي للبلد بالعملات الأجنبية .

3- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر :-

يمثل هذا البند المبلغ الصافي الفا رق بين الاستثمارات اليمنية المباشرة في الخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن, وقد تراوحت قيم هذا البند بين الموجب والسالب خلال الفترة الزمنية محل البحث.

فعند ما تكون قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجبة فهذا يعني أن هناك تدفقات داخلة لرأس المال الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد اليمني أكبر من التدفقات الرأسمالية المباشرة الخارجة منه . بينما يكون العكس من ذلك في حالة وجود القيمة في السالب , مما يدل على ازديادالميل نحو هروب رؤوس الأموال اليمنية والأجنبية من اليمن للخارج .

ومن المعروف أن الاقتصاد اليمني قد مر بأزمات عديدة خلال الفترة محل البحث من تضخم وضعف قيمة العملة المحلية , ومن ثم تأكل قيم الاستثمارات القائمة في الاقتصاد , وهذا أدى إلى هروب الكثير من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية من اليمن واتجاها إلى دول الجوار وبقية دول المنطقة للاستثمار فيها بسبب توفر عوامل الأمن والاستقرار الاقتصادي فيها وهي اهم العوامل الجاذبة لرؤوس الأموال , كذلك فأنه يمكن القول أنه على الرغم من التسهيلات العديدة التي يمنحها قانون الاستثمار اليمني والتصريحات العديدة التي يقولها المسئولين اليمنيون واقتصاديوها بخصوص تشجيع الاستثمارات اليمنية والأجنبية لكن الفعل غير القول والواقع يخالف المتوقع , لذلك فأن اليمن في ظل هذه الظروف يمكن أن يكون بلداً طاردا للاستثمارات رغم تمتعها من حيث الطبيعة والموارد والوضع القانوني بوضع الجاذبية للاستثمار , لكن عدم تطبيق قانون الاستثمار بصورة صحيحة على أرض الواقع وقيام بعض المنتفعين من جهود الآخرين وأموالهم ببسط سيطرتهم على الوضع الاستثماري ومحاولة فرض حالة من الشراكة بينهم وبين المستثمرين سواء المحليون منهم أو الأجانب دون تقديم مستحقات الشراكة من رؤوس الأموال أو العمل وإنما يطلبون من المستثمرين أن يكونوا شركاء بالحماية فقط إن هذه الوضع يؤدي دائماً إلى نزوح الاستثمارات من اليمن نحو الخارج . وقد بلغ متوسط مساهمة هذا البند في تمويل فجوة الموارد المحلية (9.1 ٪) في السنة بالمتوسط , مما يعني أن هذا البند قد كان له دور مؤثر في سد فجوة الموارد المحلية وقد كانت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأتي من شركات استخراج النفط والموارد المعدنية . أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بقية قطاعات الاقتصاد اليمني فهي قليلة جداً .

4- صافي الاقتراض من الخارج :-

إن حال بند صافي الاقتراض من الخارج مثله مثل بند الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يمثل الاستثمار غير المباشر في البلاد, وقد تقلبت القيم المطلقة والنسبية لهذا البند بين الموجب والسالب لكن معظم القيم كانت سالبة خلال الفترة محل البحث. وقد بلغت نسبة مساهمة هذا البند في تمويل فجوة الموارد المحلية نحو سالب (27.7٪) في السنة في المتوسط , مما يشير إلى أن بند القروض الذي يمثل الاستثمار الأجنبي غير المباشر كان تأثيره سالباً على فجوة الموارد المحلية , وأن إسهامه في تمويل الفجوة كان بالسالب مما يعني إن اليمن كانت تستفيد من التحويلات الجارية من الخارج في تسديد أقساط ديونها الخارجية وفوائدها , وهذا يعني أيضاً أن المبالغ الخارجة على شكل تسديدات مستحقات القروض وفوائدها كانت أكبر من إجمالي القروض التي كانت تقبضها اليمن من الجهات الخارجية .

وتشير الدراسات والتقارير الاقتصادية وكذا المعلومات الرسمية أن إجمالي الدين الخارجي المستحق على اليمن حتى 2004/12/31م قد بلغ (5381) مليون دولار أمريكي بعضها جاء من الجهات متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك والصناديق الإقليمية المتخصصة في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية (البنك المركزي ,2004 – صـ54) . لقد أدى ارتفاع المديونية الخارجية لليمن خلال السنوات الماضية إلى ارتفاع نفقات خدمة الدين الخارجي إلى درجة تفوق قدرة الحكومة اليمنية على السداد في أوقاتها المحددة , مما أدى إلى تراكم متأخرات كبيرة من الديون المستحقة الدفع مع فوائدها , مما كان يضع الحكومة اليمنية في حرج شديد أمام الجهات الدائنة .

5- مصادر أخرى:-

من المصادر التي لعبت دوراً مهماً في تمويل فجوة الموارد المحلية إعادة تقييم أرصدة اليمن من

السنوات	فجوة الموارد المحلية	مصادر تمويل فجوة الموارد المحلية									
		صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج		صافي التحويلات من الخارج		صافي الاستثمار الأجنبي المباشر		صافي الاقتراض من العالم الخارجي		مصادر أخرى	
		قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة
1990	7330 -	4347 -	59.3 -	20947	285.8	1529 -	20.9 -	2030 -	27.7-	5711 -	80-
1991	33860 -	5832 -	17.2 -	26992	79.7	3393 +	10+	1984+	5.9+	7323 +	21.6+
1992	42062 -	5011	11.9 -	33261	79.1	8623+	20.5+	9052 -	21.5 -	14241+	33.8 +
1993	66927 -	4903 -	7.3 -	49114	73.4	10845 +	16.2+	8040-	12-	19911+	29.7+
1994	56127 -	6388 -	11.4 -	84569	15.07	190+	0.3 _	23210 -	413 -	966 +	1.7+
1995	- 101433	22535 -	22.2 -	128774	127	8817 -	8.7-	38365 -	37.8 -	42376 +	41.7 +
1996	66208 -	72365 -	109.3 -	145962	25.05	6863 -	10.4	34070 -	51.5	33544 +	50.7 +
1997	77864 -	77697 -	99.8 -	158446	203.5	17905-	23 -	13358 -	17.2	28378+	36.5 +
1998	- 177127	46797 -	26.4 -	180680	102	29812 -	16.8-	30634-	13.2	+ 103690	58.5 +
1999	27667 -	108340 -	391.6	221617	801	47909 -	173.20	20376-	73.6 -	17325 -	62.6-
2000	+ 112389	114397 -	101.8	215000	191.3	1378 +	1.2	38886 -	34.6-	175484-	156.1-
2001	13715 +	105773 -	771.2 -	204086	1488	23280 +	169.7	6330 -	46.2-	- 128977	- 940.4
2002	13911 -	131929 -	948.4 -	223710	1608	17854-	128.3	20482 -	147.2-	75242-	- 540.9
2003	32545 -	175709 -	540 -	240425	739	1077+	3.3	24663+	75.8+	57911-	178 -
2004	66585+	248867-	373.8 -	266737	400.6	26599 +	40	20613+	31+	131667-	- 197.7
معدل النمو السنوي المركب والمتوسطات	11 -	31-	233	18.5	437	—	9.1+	—	27.7-	-	125 -

احتياطيات العملات الأجنبية ومتأخرات السداد للديون الخارجية المستحقة وكذلك متأخرات ساد فوائد المديونية الخارجية.

وقد كانت معظم قيم هذا البند موجبة خلال الفترة 1990- 1998 من الفترة محل البحث مما يعني أن متأخرات السداد للديون الخارجية وفوائدها وإعادة تقييم الأصول الاحتياطية الخارجية كانت تمثل مصدراً مهماً من مصادر تمويل الفجوة خلال تلك الفترة , فاليمن في كثير من الأحيان لم تكن تمتلك المال الكافي من النقد الأجنبي لتسديد ما عليها من التزامات خارجية فتلجأ الحكومة اليمنية إلى عقد اتفاقات تسمح لها بتأخير هذه المستحقات لفترة من الزمن , وبذلك تستفيد اليمن من هذه

المبالغ في تسديد فاتورة الواردات .أما في السنوات الأخيرة وبعد إعادة جدولة اليمن لديونها الخارجية في نادي باريس في نهاية عام 1997 فقد التزمت بسداد ماعليها من التزامات متأخرة, وتسديد أقساط ديونها و فوائدها في مواعيدها أولا بأول , فضلاً عن أن ارتفاع عوائد العائدات النفطية قد سمح لليمن بزيادة احتياطياتها النقدية بالعملات الأجنبية, لذلك كانت في كثيرمن الأحيان تلجأ إلى هذه الاحتياطيات لتمويل أي عجز في ميزان المدفوعات الخارجي و وقد بلغ متوسط مساهمة هذا البند في تمويل فجوة الموارد المحلية نحو (-125 ٪) في السنة في المتوسط .

جدول (3) مصادر تمويل فجوة الموارد المحلية للفترة1990- 2004 م

(القيم بملايين الريالات اليمنية)

الجدول من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء المنشورة في كتب الإحصاء السنوية للأعوام 2000 و2002 و 2004 م

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:-

الاستنتاجات:-

في ضوء الدراسة والمناقشة والتحليل الذي تضمنه هذا البحث لفجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية , والمصادر التي لجأت إليها اليمن لتمويل هاتين الفجوتين يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية :-

1- إن الاقتصاد اليمني خلال الفترة محل البحث قد عانى من وجود فجوة الموارد المحلية التي مثلت الفرق بين مدخراته المتاحة من دخله المحلي واستثماراته المخططة مما أدى الى اعتماده على التمويل الخارجي لتغطية هذه الفجوة .

2- أن التمويل الخارجي الذي اعتمدت عليه اليمن لسد الفجوة بين مواردها المحلية وتمويل فوائض وارداتها السلعية والخدمية قد أضحي فيما بعد يشكل عبئاً متزايداً على دخلها القومي وعلى صادراتها بسبب ارتفاع تكلفة سداد الديون الخارجية التي خلفها هذا التمويل

3- إن فجوة التجارة الخارجية وإن عملت على تغطية احتياجات اليمن من السلع والخدمات الأجنبية وسد جزء مهم من فائض الطلب المحلي لكن ذلك لم يمنع من ظهور الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني بسبب تغطية فائض الواردات للفجوة الظاهرة في الموارد المحلية , لكن كان هناك فجوة مكبوتة في الاقتصاد ناجمة عن نقص العرض الكلي من السلع والخدمات بالمقارنة مع الطلب الكلي المرتفع , والذي يمكن إرجاعه بدرجة أساسية إلى ارتفاع المعروض النقدي في الاقتصاد , واتجاه الحكومة إلى أسلوب التمويل التضخمي وبخاصة خلال الفترة 1990- 1995 م.

4- إن الاختلالات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد اليمني تعود في جانب كبير منها إلى نقص مدخراته بالمقارنة باستثماراته وظهور فجوة الموارد المحلية في صورة سالبة في معظم السنوات .

5- إن التنمية الاقتصادية في اليمن ارتهنت لعاملين أساسيين: أولهما توفر القدر المناسب من الواردات لسد فجوة العجز في المعروض المحلي من السلع والخدمات. وثانيهما توفر التمويل النقدي الأجنبي اللازم لسد فجوة الموارد المحلية وتمويل الواردات.

6- تعتبر فجوة الموارد المحلية أحد أهم التحديات المعاصرة التي تواجه الاقتصاد اليمني , وقد أدت هذه الفجوة إلى النتائج الآتية :-

أ- ارتفاع حجم الواردات من الخارج .

ب- ازدياد الاقتراض من الخارج .

ج – ارتفاع حجم المديونية الخارجية.

د- زيادة تدخل صندوق النقد الدولي في الشئون الاقتصادية لليمن .

7- إن التحويلات الجارية من العالم الخارجي والتي تمثل تحويلات اليمنيين من الخارج والمنح والمساعدات الخارجية تسهم في تغطية معظم الفجوة التمويلية وتمد الاقتصاد اليمني باحتياجاته من النقد الأجنبي اللازم لتغطية فجوة التجارة الخارجية وتسديد التزامات اليمن تجاه العالم الخارجي .

التوصيات:-

1- الاحتفاظ برصيد مرتفع من الاحتياطات النقدية الخارجية لمواجهة فاتورة الواردات وتسديد التزامات اليمن الخارجية .

2- وضع ميزانية للنقد الأجنبي , وترشيد الانفاق الخارجي على السلع والخدمات بما لا يؤدي إلى الإسراف في إنفاق النقد الأجنبي لدواعي قليلة الأهمية .

3- القيام بدراسات دقيقة لاحتياجات اليمن من القروض وعدم إبرام أي قروض جديدة الإ لأغراض إنتاجية يمكن أن تعود بالفائدة على الاقتصاد اليمني , وعدم إبرام أي قروض لأغراض استهلاكية سوى في حالة الضرورة القصوى .

4- إعادة النظر في قانون الاستثمار بعد دراسة القوانين المثيلة المطبقة في البلدان النامية وإيلاء مسالة تطبيق القانون أهمية كبيرة عن طريق المتابعة والتقييم .

5- العمل على استقطاب رؤوس الأموال اليمنية العاملة في الخارج بالدرجة الأولى وكذلك رؤوس الأموال العربية و الأجنبية عن طريق تقديم الحوافز والضمانات التي تجعلها مطمئنة على أموالها ووقف عبث العابثين والمتطفلين على شئون الاستثمار , وإعطاء الحرية للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب لكي يتولوا إدارة استثماراتهم دون قيود مفروضة خارج إطار القانون

6- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجالات التنقيب عن النفط والغاز والمعادن الأخرى, والترويج لها في الخارج لزيادة موارد اليمن وبما يؤدي إلى تقليل فجوة الموارد المحلية .

7- تبني سياسات اقتصادية تؤدي إلى تحفيز الادخار المحلي وتدعيم الأداء المصرفي للبنوك اليمنية، وبما يؤدي إلى زيادة مستوى التمويل المحلي في التنمية .

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب:-

1- رمزي زكي, مشكلة التضخم في مصر, الهيئة المصرية للكتاب, القاهرة, 1983م.

2- رمزي زكي, الديون والتنمية, دار المستقبل العربي ، القاهرة, 1985.

3- محمد أحمد الحاوري , عجز الموازنة العامة والإصلاح والاقتصادي في اليمن , مركز عبادي للدراسات والنشر, صنعاء , 1998 م .

ثانياً: الدراسات والتقارير والدوريات:-

1- جميل حميد الأثوري , الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني وسياسات الإصلاح الاقتصادي – رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى الجامعة المستنصرية , بغداد , 2000م .

2- علي عبد الله قائد, تنمية الموارد الذاتية للنقد الأجنبي في اليمن ودور النفط فيها حالاً ومستقبلاً, رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة الإسكندرية, 1999م.

3- يحيى المتوكل, اليمن وفجوة الموارد المحلية في المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي , مجلة كلية التجارة والاقتصاد , جامعة صنعاء , العدد (22) سبتمبر 2004م

4- الجهاز المركزي للإحصاء , كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000م , صنعاء 2001م.

5- الجهاز المركزي للإحصاء , كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م , صنعاء 2003م.

6- الجهاز المركزي للإحصاء , كتاب الإحصاء السنوي لعام 2004م , صنعاء 2005 م .

7- البنك المركزي اليمني , التقرير السنوي , 2004 م .